التحضر والهجرة العمالية في الأقطار العربية الخليجية

د. جلال عبدالله معوض*

مقدمـــة :

تشكل منطقة الخليج العربي جزءا هاما من الوطن العربي ، بحكم مالها من أهمية استراتيجية واقتصادية فائقة ، فضلا عن الاخطار التي تهدد هذه المنطقة سواء أكانت من الاخطار التي ظهرت معالمها كالخطر الايراني ، أم من الاخطار « الصامتة » التي قد تكشر عن أنيابها في المستقبل كخطر العمالة الآسيوية .

ونعالج في هذه الدراسة العلاقة بين ظاهرتين هامتين تتميز بهما الأقطار العربية الخليجية ، وهما التحضر** والهجرة العمالية ، من خلال التعرض لثلاث نقاط أساسية : السمات المميزة للتحضر في هذه الأقطار وموضع الهجرة العمالية من تلك الظاهرة ، أعداد وخصائص العمالة الوافدة العربية والآسيوية في هذه الأقطار ، وأخيرا التحضر في الخليج العربي وآثار العمالة الوافدة .

أولا : خصوصية التحضر في الأقطار العربية الخليجية وظاهرة الهجرة العمالية

تتفرد عملية التحضر في الأقطار الخليجية بمجموعة من السمات التي تضفي عليها خصوصية معينة تتميز بها عن تلك العملية في الاطار العربي الكلي ، ولعل من أهم تلك السمات ما يلي :

---

* مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .

** يقصد بالتحضر أو «النمو الحضري» التقيد في نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية الى مجموع السكان في المجتمع المعين .

١ ــ ارتفاع نسبة التحضر في الأقطار الخليجية عموما ــ عدا عمان ــ عما هي عليه في بقية الأقطار العربية ، بل إن بعض هذه الأقطار ــ وخاصة الكويت وقطر والامارات ــ تعبر عن مفهوم « دولة المدينة » City State . وعلى سبيل المثال في عام ١٩٨٣ لم تصل نسبة التحضر في أي قطر عربي الى المستوى المرتفع الذي بلغته الكويت ، حيث بلغت هذه النسبة في تلك الدولة الأخيرة (٩٢٪) ، في حين بلغت في الدولة العربية غير الخليجية التي تلتها وهي لبنان (٧٨٪) .[١]

ويتضح من جدول [١] أن الكويت تحتل أيضا مرتبة الصدارة بين الأقطار الخليجية من حيث نسبة التحضر ، وقد زادت فيها تلك النسبة من (٧٦,٤٥٪) في عام ١٩٧٠ إلى (٨٨,٣٣٪) في عام ١٩٨٠ إلى (٩٢٪) في عام ١٩٨٣ . وزادت هذه النسبة في قطر بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ من (٧٩,٧٥٪) إلى (٨٦,١١٪) . وارتفعت خلال نفس الفترة (١٩٧٠ ــ ١٩٨٠) في البحرين من (٧٨,٧٤٪) إلى

جدول رقم [١]

نسبة التحضر في الأقطار الخليجية في الأعوام ١٩٧٠ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٣

سكان المناطق الحضرية كنسبة مئوية من اجمالي السكان			
القطـــر	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٣
العـــراق	٥٨,٣٧٪	٧١,٦٢٪	٦٩٪
الكـويـت	٧٦,٤٥٪	٨٨,٣٣٪	٩٢٪
السـعوديـة	٤٨,٦٧٪	٦٦,٨٤٪	٧١٪
الامـارات	٥٧,٣٧٪	٧١,٩٢٪	٧٩٪
قطـــر	٧٩,٧٥٪	٨٦,١١٪	ــ
البحـريـن	٧٨,٧٤٪	٧٩,٨٩٪	ــ
عمـــان	٥,٠٢ ٪	٧,٣٥ ٪	٢٥٪

المصـدر :

ــ البيانات الخاصة بعامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ مأخوذة من د. ابراهيم سعد الدين ، د. محمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية : المشاكل ــ الآثار ــ السياسات (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) ، جدول رقم (٣ ــ ٩) ، ص ١٥٧ .

ــ البيانات الخاصة بعام ١٩٨٣ مأخوذة من : World Bank, World Development Report 1985 (Washington, D.C. : World Bank 1985), Table 22, P. 217.

(٧٩,٨٩٪) . وفي دولة الامارات العربية المتحدة زادت هذه النسبة زيادة ملحوظة من (٥٧,٣٧٪) في عام ١٩٧٠ إلى (٧١,٩٢٪) في عام ١٩٨٠ إلى (٧٩٪) في عام ١٩٨٣ . وزادت هذه النسبة أيضا زيادة ملحوظة في السعودية خلال الأعوام الثلاثة المذكورة من (٤٨,٦٧٪) إلى (٦٦,٨٤٪) إلى (٧١٪) . وتحتل سلطنة عمان المرتبة الأخيرة بين الأقطار الخليجية من حيث نسبة التحضر ، ففي عام ١٩٨٣ لم تتجاوز تلك النسبة فيها (٢٥٪) مقابل (٩٢٪) في الكويت و (٧٩٪) في الامارات و (٧١٪) في السعودية و (٦٩٪) في العراق .

٢ ــ ارتفاع معدلات النمو الحضري في الاقطار الخليجية عموما بالمقارنة بالأقطار العربية الأخرى . ويتأكد ذلك بالنظر الى البيانات الواردة بجدول [٢] ، فخلال الفترة ١٩٦٥ ــ ١٩٧٣ بلغ متوسط معدل النمو السنوي لسكان الحضر (٩,٣٪) في

جدول رقم [٢]

معدلات النمو الحضري في الأقطار الخليجية والأقطار العربية الأخرى في ٦٥ ــ ١٩٧٣ و٧٣ ــ ١٩٨٣

معدلات النمو السنوي لسكان المناطق الحضرية (٪)

القطـــر	١٩٦٥ ــ١٩٧٣	١٩٧٣ ــ ١٩٨٣
العـــراق	٪ ٥,٧	٪ ٥,٣
الكـويـت	٪ ٩,٣	٪ ٧,٨
السـعوديـة	٪ ٨,٤	٪ ٧,٤
الامـــارات	٪١٦,٧	٪١١,٢
قطـــر	–	–
البحـــريـن	–	–
عمـــــان	٪١٠,٨	٪١٧,٦
المتوسط للاقطار الخليجية	٪ ٨,٩	٪٧,٩
المتوسط للاقطار العربية الاخرى	٪ ٥,١	٪ ٤,١

المصدر :

World Bank, World Development Report 1985, Table 22,PP.216 - 217

الكويت و (١٦,٧٪) في الامارات و (٨,٤٪) في السعودية و (٥,٧٪) في العراق و (١٠,٨٪) في عمان . وفي الفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٨٣ بلغ هذا المعدل في الأقطار الخمس المذكورة : (٧,٨٪) ، (١١,٢٪) (٧,٤٪) ، (٥,٣٪) و (١٧,٦٪) على التوالي . ويتضح ارتفاع هذه المعدلات بمقارنتها بمعدلات النمو السنوي لسكان المناطق الحضرية في الأقطار العربية الأخرى ، ففي الفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٨٣ بلغ متوسط هذه المعدلات في الأقطار الخليجية (٧,٩٪) سنويا مقابل (٤,١٪) سنويا في الأقطار العربية الأخرى .

٣ ــ تركز نسبة كبيرة من سكان الحضر في معظم الأقطار الخليجية في العواصم والمدن الكبرى بدرجة أكبر مما هو عليه الحال في الأقطار العربية الأخرى . وتفسر لنا هذه الظاهرة ، وعادة ما يشار اليها بظاهرة « المدن المهيمنة » Primate Cities ، ارتفاع نسبة سكان المدينة الأولى ــ المهيمنة من اجمالي سكان المناطق الحضرية بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٠ من (٧٥٪) إلى (٨٠٪) في الكويت ، ومن (٣٥٪) إلى (٥٥٪) في العراق[٢] . ومن الجدير بالذكر أن هذه النسبة في عام ١٩٧٥ بلغت (٨٥٪) في قطر و (٤٣٪) في البحرين و (٢٥٪) في الامارات[٣] .

ومن الملاحظ أنه بينما يقل ناتج قسمة عدد سكان المدينة الأولى على اجمالي عدد سكان المدن الثلاث التالية لها في الحجم عن الواحد الصحيح في الأقطار المتقدمة ، مما يعكس درجة كبيرة من التوازن الحضري ، يتجاوز ذلك الناتج الواحد الصحيح في العديد من الأقطار العربية ومن بينها بعض الأقطار الخليجية ، مما يعبر عن اختلال التوازن الحضري أو بعبارة أخرى هيمنة المدينة الأولى على ما عداها من مدن . وعلى سبيل المثال بلغ ذلك الناتج (٢,٤١) في العراق عام ١٩٧٧ والذي وصل فيه عدد سكان « بغداد » إلى (٣,٢٠٦) مليون نسمة[٤] .

وتشير احدى الدراسات إلى أنه من المتوقع أن يزداد عدد سكان « بغداد » من (٢,٢) مليون نسمة في عام ١٩٧٠ إلى (١٢) مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ بافتراض استمرار معدل النمو الذي ساد في عقد الستينات (١٨٪ سنوياً) ، وأن يزداد عدد سكان مدينة « الكويت » من (٥٧٠) ألف نسمة في عام ١٩٧٠ إلى (٤,٥) مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ على أساس معدل نمو (٧,٥٪) سنويا ــ بينما لو اعتمد التقدير على معدل نمو (١٨٪) سنويا فقد يصل سكان « الكويت » قبل نهاية هذا القرن الى تسعة ملايين نسمة[٥] .

٤ ــ وبالاضافة الى ما تقدم ، نلاحظ أن النمو الحضري ، أو بالأحرى « التضخم الحضري » في الأقطار العربية الأخرى ــ وخاصة غير النفطية منها ، يرجع بالأساس إلى الهجرة الداخلية من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية وبخاصة العواصم والمدن الكبرى والتي تهاجر إليها أيضا اعداد ليست بالضئيلة من سكان المدن الصغرى نتيجة لعوامل الجذب والطرد ، فضلا عن ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية لسكان المناطق الحضرية ، بينما يرجع النمو الحضري في الأقطار الخليجية أساسا إلى هجرة العمالة إليها من الأقطار الأخرى العربية والآسيوية وغيرها . والواقع أن هذه الهجرة العمالية هي العامل الأكثر أهمية في دفع عجلة النمو الحضري الخليجي بالمقارنة بالعوامل الأخرى مثل هجرة بعض البدو واستقرارهم قرب المدن أو داخلها ، وهجرة الريفيين الى المناطق الحضرية (العراق) ، والزيادة الطبيعية لسكان المناطق الحضرية . وعلى سبيل المثال تقدر إحدى الدراسات أن نصف سكان مدينة « الكويت » من العمال الوافدين العرب والآسيويين وغيرهم ، وأن « الدوحة » و « والمنامة » والعديد من المدن الخليجية الأخرى تتبع نفس النمط تقريبا[٦] .

ثانيا : العمالة الوافدة في الأقطار الخليجية : الحجم والخصائص

زادت معدلات هجرة العمالة إلى منطقة الخليج العربي منذ منتصف السبعينات ، وعلى وجه التحديد عقب أكتوبر ١٩٧٣ وارتفاع أسعار النفط ، إذ ما كان بمقدور الأقطار الخليجية أن تعتمد على العمالة المحلية المتصفة بالضآلة والقصور في تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية والصناعية ومشروعات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية . ومن هنا أخذت ، ولا تزال ، تتدفق إلى المنطقة أعداد كبيرة من العمال من الأقطار العربية غير النفطية والأقطار الآسيوية ذات الفائض العمالي ومستويات الأجور والدخول المتدنية .

١ ــ نلاحظ بخصوص الهجرة العمالية العربية إلى الأقطار الخليجية ، أن العمالة الماهرة والمهنية المتخصصة تأتي بالأساس من مصر والأردن وفلسطين ، بينما تأتي العمالة غير الماهرة من الأقطار العربية الأخرى المصدرة للعمالة وخاصة اليمن بشطريه والسودان . وجرت مؤخرا عدة محاولات لأحداث تيار هجرة للعمالة المهاجرة من المغرب العربي إلى أوروبا الغربية باتجاه الأقطار الخليجية ، وتتم هذه « الهجرة المثلثة »

عن طريق الشركات الفرنسية والألمانية الغربية التي تقوم بارسال هؤلاء العمال المغاربة الى الاقطار الخليجية للعمل بالمشروعات التي تتعاقد هذه الشركات على تنفيذها[٧] .

ويتضح من جدول [٣] أنه في عام ١٩٨٠ بلغ اجمالي العمالة العربية الوافدة في الاقطار الخليجية (١,٨١٧,١٢٠) ، جاء في مقدمتهم المصريون الذين بلغ عددهم (٧٣٢,٥٠٠) بنسبة (٤٠,٣١٪) من الاجمالي[٨] ، وتلاهم اليمنيون الشماليون (٥١٠,٥٠) بنسبة (٢٨,٠٧٪) ، ثم الاردنيون والفلسطينيون (٢٢٨,٠٢٠) بنسبة (١٢,٥٥٪) ، واليمنيون الجنوبيون (١٥٨,٨٢٠) بنسبة (٨,٧٤٪) ، والسودانيون (٦١,٢٢٠) بنسبة (٣,٣٧٪) واللبنانيون (٥٤,٤٥٠) بنسبة (٢,٩٩٪) ، والسوريون (٥٣,٠٠٠) بنسبة (٢,٩١٪) .. الخ .

٢ ــ ونلاحظ بخصوص العمالة الآسيوية في الاقطار الخليجية أنها أخذت في التزايد منذ منتصف السبعينات ، بحيث اضحت منطقة الخليج تعج بجماعات آسيوية متنوعة ، وخاصة من الهند والباكستان وبنجالاديش وتايلاند والفلبين وكوريا الجنوبية وايران وغيرها .

وتنتشر في المنطقة عدة وكالات لتوريد العمالة من الهند والباكستان وكوريا الجنوبية وغيرها ، وتعمل من خلالها مكاتب موزعة بين عواصم الاقطار الخليجية والآسيوية تقوم بتلقي طلبات العمالة واختيار العمال وترحيلهم من أقطارهم الآسيوية إلى منطقة الخليج نظير عمولات محددة . ويتمثل المصدر الثاني لتصدير العمالة الآسيوية إلى المنطقة في الشركات الآسيوية دولية النشاطات ، وبخاصة الشركات اليابانية والكورية الجنوبية ، بل والعديد من الشركات الغربية دولية النشاطات « متعددة الجنسية » ، فهذه الشركات التي تحصل على عقود ضخمة في المنطقة تعتمد بالاساس في سد احتياجاتها من القوى العاملة على العمالة الآسيوية .[٩]

وتظهر بوضوح هيمنة العمالة الآسيوية على العمالة العربية الخليجية والوافدة في أكثر من قطر خليجي ، وبخاصة الامارات وقطر والبحرين وعمان . في الامارات زادت اعداد العمال الآسيويين من (٩٣,٣٢٢) في عام ١٩٧٥ إلى (١٦٧,٩٦٠) في عام ١٩٧٧ إلى (٥٣١,٨٠٤) في عام ١٩٨٠ ، بينما زاد عدد العمال العرب الوافدين خلال هذه الاعوام الثلاثة من (٢٣,٥٣٢) إلى (٤٠,٤٤٠) إلى (٢١٩,٧٥١) ، ومن هنا أضحى العمال الآسيويون يشكلون في عام ١٩٨٠ نسبة (٥١٪) من اجمالي

جدول رقم [٣]
العمالة الوافدة في الأقطار العربية الخليجية عام ١٩٨٠

بلدان الاستقبال / بلدان الارسال	السعودية	الامارات	الكويت	قطر	البحرين	عمان	العراق	الاجمالي
مصر	٢٥٠,٠٠٠	٢٢,١٠٠	١٠٥,٠٠٠	٥,٧٥٠	١,٣٥٠	٦,٣٠٠	٣٤٢,٠٠٠	٧٣٢,٥٠٠
اليمن الشمالي	٥٠٠,٠٠٠	٥,٤٠٠	٢,٦٥٠	١,٥٠٠	,٣٨٠	,١٢٠	—	٥١٠,٠٥٠
الأردن وفلسطين	١٤٠,٠٠٠	١٩,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	٧,٢٥٠	,٢٧٠	٦,٥٠٠	—	٢٢٨,٠٢٠
اليمن الجنوبي	٦٥,٠٠٠	٦,٦٠٠	٧,٠٠٠	١,٥٠٠	—	,١٢٠	—	١٥٨,٨٢٠
سوريا	٢٤,٦٠٠	٥,٨٠٠	٢١,٠٠٠	١,٠٠٠	—	,٦٠٠	—	٥٣,٠٠٠
لبنان	٣٣,٢٠٠	٦,٦٠٠	١٢,٠٠٠	,٧٥٠	,٤٠٠	١,٥٠٠	—	٥٤,٤٥٠
السودان	٥٥,٦٠٠	٢,١٠٠	٢,١٠٠	,٧٥٠	,٠٥٠	,٦٢٠	٢٧,٠٠٠	٦١,٢٢٠
المغرب العربي	,٥٠٠	—	,٤٥٠	—	—	,١٢٠	—	١,٠٧٠
عمان	١٠,٠٠٠	١٩,٤٠٠	١,١٠٠	١,١٥٠	١,٥٠٠	—	—	٣٣,١٥٠
العراق	٣,٢٥٠	١,٢٠٠	١٧,٠٠٠	—	,٠٤٠	—	٢١,٥٠٠	٢١,٤٩٠
الصومال وغيرها	٨,٣٠٠	٥,٠٠٠	٤,٦٠٠	—	,١٠٠	,٤٠٠	—	١٨,٤٠٠
اجمالي العمالة العربية الوافدة	١,٠٩٠,٤٥٠	٩٣,٢٠٠	٢٢٩,٠٠٠	١٩,٦٥٠	٣,٧٩٠	١٢,٠٣٠	٣٦٩,٠٠٠	١,٨١٧,١٢٠
اجمالي العمالة الآسيوية الوافدة	١٥٣,٠٠٠	٣٨٥,١٠٨	١١٥,٥٠٠	٣٧,١٢٠	٦٩,٩٥٠	٨٠,١٠٠	٨٤,٧٠٠	٩٢٥,٤٧٨

المصدر : د. ابراهيم سعد الدين ، د. محمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية : المشاكل — الآثار — السياسات (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) ، جدول رقم ١ — ٢٧ ، ص ٧٠ .

القوى العاملة في الامارات مقابل (٢١,١٪) للعمال العرب الوافدين و (٢٧,٩٪) للعمال المحليين .[١٠] وفي قطر ، وكما يتبين من جدول [٣] ، بلغ عدد العمال الآسيويين في عام ١٩٨٠ (٣٧,١٢٠) مقابل (١٩,٦٥٠) من العرب الوافدين ، بل إنه في نهاية عام ١٩٨١ بلغ عدد العمال الآسيويين (٧٨,٩٧١) مقابل (٢٣,٧٩٢) من العرب الوافدين و (١٨,٩١٠) من العمال المحليين ـــ أي ان نسبة الآسيويين من اجمالي القوى العاملة في قطر في نهاية عام ١٩٨١ بلغت (٦٤,٩٪) مقابل (١٩,٦٪) للعرب الوافدين و (١٥,٥٪) للعمال المحليين[١١] . ويتبين من جدول [٣] أن عدد الآسيويين بلغ في البحرين (٦٩,٩٥٠) مقابل (٣,٧٩٠) فقط من العمال العرب الوافدين في عام ١٩٨٠ ، وفي نفس العام بلغ هذان العددان على التوالي : (٨٠,١٠٠) و (١٢,٠٣٠) في عمان ، (١١٥,٠٠٠) و (٢٢٩,٠٠٠) في الكويت ، (١٥٣,٠٠٠) و (١,٠٩٠,٤٥٠) في السعودية .

قدرت إحدى الدراسات أعداد العمال الآسيويين في البحرين وقطر والامارات والكويت في عام ١٩٧٥ بحوالي (٢٤٧,٧٠٠) كانوا يشكلون نسبة (٤٥,٧٪) من اجمالي العمالة الوافدة في هذه الاقطار (٥٤٢,٥٠٠) ، مقابل (٢٢٦,٤٠٠) من العمال العرب الوافدين بنسبة (٤١,٧٪) من اجمالي العمالة الوافدة ، و (١٩٥,١٠٠) من العمال المحليين بنسبة (٢٦,٥٪) من اجمالي القوى العاملة .[١٢]

٣ ـــ ونلاحظ وجود تفاوت بين دراسة واخرى في تقدير أعداد العمال الوافدين في الاقطار الخليجية من حيث جنسياتهم . وعلى سبيل المثال قدرت دراسة « د. ابراهيم سعد الدين ، د. محمود عبد الفضيل » ، والتي اعتمدنا عليها في التوصل إلى البيانات الواردة بجدول [٣] ، عدد العمال الآسيويين في الاقطار الخليجية في عام ١٩٨٠ بحوالي (٩٢٥,٤٧٨) مقابل (١,٨١٧,١٢٠) من العمالالعرب الوافدين ، بينما قدرت دراسة «د. محمد الرميحي» عدد العمال الآسيويين في أقطار مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١ بحوالي ثلاثة ملايين عامل مقابل مليون ونصف مليون من العمال العرب الوافدين[١٣] .

والواقع أن هذا التفاوت في تقدير أعداد العمال الوافدين حسب الاصول الإثنية في الاقطار الخليجية يرجع الى أن بعض هذه الاقطار ليس لديها إحصاءات سكانية ، أو لديها احصاءات تقريبية لا يتم إعلانها باعتبارها من الاسرار العليا للدولة ، بالاضافة إلى

أن أغلب هذه الاقطار تعتبر العاملين فيها من غير السكان المحليين أجانب ـــ سواء أكانوا من العرب أو من غير العرب ، فضلا عن أن نسبة كبيرة من العمال الوافدين وخاصة من الآسيويين يتواجدون في منطقة الخليج بصورة غير شرعية ـــ سواء عن طريق التسلل أو اهمال تجديد اقاماتهم وجوازات سفرهم .

٤ ـــ وبصرف النظر عن التفاوت في هذه التقديرات ، فإن المرء يستشف من أي تقدير منها تزايداً في الطلب الخليجي على العمالة الآسيوية ، وهذه ظاهرة ترجع إلى شبكة معقدة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ومن بين هذه العوامل الاقتصادية : انخفاض أجور العمال الآسيويين وقبولهم العمل في ظل ظروف وبموجب شروط أدنى من تلك التي يطالب بها العمال العرب الوافـدين ، والاتجار في تصاريح العمل الممنوحة للآسيويين من جانب بعض رجال الأعمال المحليين (الخليجيين) ووكالات التشغيل المنتشرة في الاقطار الآسيوية وخاصة أقطار شبه القارة الهندية ، و اجادة بعض الآسيويين للغات الاجنبية واستخدام « التكلس » والآلات الحاسبة وغيرها من متطلبات العمل في نشاطات دوائر الاعمال في الاقطار الخليجية في مجالات التجارة الخارجية والاعمال المالية والمصرفية المرتبطة بالانشطة المالية الدولية والخدمات الفندقية .(١٤)

ومن العوامل الاجتماعية لتزايد الطلب على العمالة الآسيوية في الاقطار الخليجية اتصاف هذه العمالة بالطاعة والخضوع مما يؤدي إلى تفضيلها على العمالة العربية ـــ في الاعمال المنزلية والخدمات الشخصية ، فضلا عن ترفع السكان المحليين ـــ ممن ينتمون إلى أصول قبلية معروفة ـــ عن أداء أعمال معينة كالاعمال اليدوية التي كان يقوم بها العبيد قبل الغاء نظام الرق في الستينيات .(١٥)

وتتعلق **العوامل السياسية** لهذه الظاهرة بالقيادات السياسية الخليجية ، وهي في معظمها ذات توجهات تقليدية محافظة ، فهذه القيادات تخشى من تزايد الاعتماد على العمالة العربية الوافدة التي قد تتفاعل بعض عناصرها « المسيسة » مع السكان المحليين وتنقل إليهم بعض الافكار السياسية والاجتماعية غير المقبولة من وجهة نظر هذه القيادات ، ومن هنا تشجع الاخيرة الاعتماد على العمالة الآسيوية وتنظر إليها على أنها ذات وجود مؤقت ويمكن التخلص منها بشكل أو بآخر عقب استكمال مشروعات البناء والتصنيع لتحل محلها العمالة المحلية ، فضلا عن لجوء هذه القيادات إلى اتخاذ عدة تدابير وقائية

صارمة في التعامل مع العمال الآسيويين لاحتواء احتمالات الاخطار التي تمثلها اعدادهم المتزايدة .[١٦]

٥ ــ وقد يكون من المفيد قبل مناقشة النتائج والآثار التي تفرزها الهجرة العمالية في ارتباطها بقضية التحضر في الاقطار الخليجية ، أن نشير إلى سمة مميزة للعمال الوافدين في هذه الاقطار ، وهي **ارتفاع معدلات الذكورة بينهم** .

وعلى سبيل المثال في الكويت في عام ١٩٨٠ بلغت نسبة الذكورة (عدد الذكور لكل مائة أنثى) بين العمال الوافدين (١٦٨) ، حيث كان عدد الذكور (٤٩٦,١٢١) وعدد الاناث (٢٩٦,٢٦٦) بين هؤلاء الوافدين[١٧] . وفي نفس العام كانت نسبة الذكورة بين العمال الوافدين في الامارات أعلى من النسبة المقابلة لها في الكويت ، إذ بلغت (٣١٣ر٤)[١٨] . وفي البحرين زادت نسبة الذكورة بين العمال الوافدين من (٢٣٤) في عام ١٩٧١ الى (٣٠٨,٥) في عام ١٩٨١[١٩] . وفي قطر بلغت نسبة الذكورة في نهاية عام ١٩٨١ بين العمال العرب الوافدين (٨٠٨) حيث كان عدد الذكور بينهم (٢١,١٧٢) وعدد الاناث (٢,٦٢٠) ، وبين العمال الآسيويين (٧٢٠) حيث كان عدد الذكور بينهم (٧٢,٠١١) وعدد الاناث (٦,٩٦٠) .[٢٠]

ويمكن تفسير ذلك الارتفاع في نسبة الذكورة بين العمال الوافدين في الأقطار الخليجية بالنظر إلى أن الانتقال للعمل في هذه الأقطار سواء من الأقطار العربية الأخرى أو من الأقطار الآسيوية يتم أساساً ــ وفي المراحل الأولى ــ عن طريق الرجال في سن العمل من « العزاب » أو من « المتزوجين » ، ولا يصطحب العديد من هؤلاء الاخيرين زوجاتهم وأولادهم معهم إما للطبيعة المؤقتة لهجرتهم ، وإما لرغبتهم في تحقيق أقصى ادخار من الأجور التي يحصلون عليها . ومن الملاحظ انه حتى عندما يرغب مثل هؤلاء العمال في مراحل متأخرة في جمع شمل أسرهم وإحضار أولادهم للاقامة معهم في القطر الذي يعملون فيه ، فإن هذه الرغبة لا تتحقق في العديد من الأحوال نتيجة اشتراط حكومة القطر المضيف تحقيق العامل لحد أدنى من الدخل الشهري يزيد في معظم الحالات عن متوسط الدخل الذي يتقاضاه السواد الاعظم من العمال الوافدين ــ باستثناء فئات معينة منهم كالمهنيين واساتذة الجامعات . وسوف نرى عند تحليل آثار الهجرة العمالية في الاقطار الخليجية ما يثيره ارتفاع نسبة الذكورة بين العمال الوافدين من قضايا اجتماعية كالسكن الجماعي والسلوك الانحرافي .. الخ .

ثالثا : التحضر وآثار العمالة الوافدة في الاقطار الخليجية

قبل دراسة الآثار المتنوعة التي افرزتها الهجرة العمالية إلى الاقطار الخليجية ، يجب التأكيد على أنه من الصعوبة بمكان انكار فضل العمالة الوافدة في تحقيق مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الاقطار ، بيد أن السؤال المثار في هذا الصدد هو : **ما التكلفة الاجتماعية ــ الاقتصادية والثقافية والسياسية التي تتحملها أو سوف تتحملها في المستقبل المنظور هذه الاقطار الخليجية نتيجة اعتمادها المكثف على استيراد العمالة ؟**

والواقع أن مشروعية هذا السؤال تنبع من ضخامة هذه التكلفة، وخاصة بالنسبة لتكلفة الاعتماد المتزايد على العمالة الآسيوية . وثمة ثلاث مجموعات أساسية من الآثار المترتبة على الهجرة العمالية إلى الاقطار الخليجية : المجموعة الاولى ترتبط باثر تلك الهجرة في الاسراع بمعدلات النمو الحضري وتزايد الضغوط على الخدمات والمرافق الحضرية ــ وخاصة الاسكان ، المجموعة الثانية تتعلق بمشكلات التفاعل الاجتماعي بين الوافدين والسكان المحليين في المدن الخليجية ، وللمجموعة الثالثة تتعلق بما ترتب على هذه الهجرة من آثار « سلبية » اجتماعية ــ اقتصادية وثقافية تمس السكان المحليين ــ فضلا عن المخاطر السياسية لتزايد الوجود الآسيوي في الخليج .

١ ــ الهجرة العمالية وسرعة التحضر وازمة الاسكان في المدن الخليجية

يرجع النمو الحضري في الاقطار الخليجية بالاساس إلى ظاهرة الهجرة العمالية ، نظراً لأن العمال الوافدين يتجهون في معظمهم إلى المناطق الحضرية . وقد أدت هذه الظاهرة ، والتي سبقتها وتواكبها في كثير من الحالات هجرة داخلية من المناطق الريفية والبدوية إلى المناطق الحضرية ، إلى تزايد أعداد سكان هذه المناطق الحضرية بدرجة جعلت من الاقطار الخليجية اكثر الاقطار العربية تحضراً .

ونتيجة لهذه الهجرة العمالية المتجهة بالاساس إلى المدن الخليجية ، أضحت هذه المدن وسكانها يعانون من عدة مشكلات ، لعل من أهمها تزايد الضغوط على المرافق الحضرية وخاصة الاسكان ، فرغم الانجازات « الضخمة » التي تحققت في قطاع التشييد خلال عقد السبعينيات ، لا يزال هذا القطاع في معظم الاقطار الخليجية عاجزاً عن الوفاء بحاجات سكان المدن وخاصة من الوافدين ، ولا يزال العرض أقل من الطلب الفعلي على

المساكن ، مما يفسر ارتفاع أسعار الايجارات بشدة في العديد من هذه المدن منذ منتصف السبعينيات . وعلى سبيل المثال تقدر أحدى الدراسات أن الفجوة بين العرض والطلب على المساكن تبلغ في المتوسط منذ منتصف السبعينيات (٣٥٠) ألف وحدة سكنية سنوياً في السعودية و (٢٦٥) ألف وحدة سكنية سنوياً في العراق[٢١] .

ويمكن في ضوء ازمة الاسكان وارتفاع الايجارات في المدن الخليجية ، أن نفسر ظاهرتين اجتماعيتين لهما أبعد الآثار في الاوضاع الاجتماعية ــ السياسية في تلك المدن . ونعنى بالظاهرة الاولى السكن في مساكن جماعية من جانب العديد من العمال الوافدين ــ وخاصة من الذكور ، وهذه ظاهرة خطيرة بالنظر إلى ما يترتب على انتشار المعيشة الجماعية بين مجموعة من الشباب الوافدين من جنس واحد من مخاطر الانحرافات الاجتماعية والاخلاقية والسلوك الاجرامي . وعلى سبيل المثال في دولة الامارات كان (٣٩٪) من مجموع العمال الوافدين يقيمون في مساكن جماعية في عام ١٩٨٠ ، وفي نفس العام بلغت هذه النسبة في الكويت (٢٢٪) من مجموع العمال الوافدين منهم (٥٠,٢٢٥) من عمال الانشاءات بنسبة (٢٩ر٧٪) من هؤلاء الوافدين المقيمين في هذه المساكن ومجموعهم (١٦٨ر٨٧٣)[٢٢] . ورغم عدم وجود بيانات عن تعليل جنسيات هؤلاء العمال ، إلا أنه يمكن أن نتوقع أن تكون نسبة العمال الآسيويين مرتفعة بين مجموع ساكني المساكن الجماعية في الامارات والكويت والاقطار الخليجية الاخرى .

وثمة ظاهرة أخرى افرزتها ازمة الاسكان وارتفاع الايجارات في المدن الخليجية نتيجة للهجرة العمالية ، والتفاوت الاجتماعي ــ الاقتصادي بين فئات السكان المحليين ، وهي انتشار المناطق والاحياء الفقيرة المزدحمة حول هذه المدن وداخلها ، ويطلق عليها اسم « **مدن الاكواخ ــ العشيش ــ الكرتون ــ الصفيح** » Shanty Towns للتعبير عن مواد النفايات الرخيصة التي يستخدمها الفقراء في بناء هذه « المساكن » غير الصالحة ، فهي عادة مكتظة بالسكان وتعوزها المرافق الصحية وتنقصها المياه الجارية والكهرباء . ومعظم سكان هذه الاحياء والمناطق من العمال الوافدين غير المهرة يضمون بين صفوفهم وافدين بطريقة غير مشروعة ، فضلاً عن مواطنين خليجيين نازحين حديثاً من المناطق الريفية أو مراكز توطين البدو . وقد عبر أحد الباحثين العرب عن الخطورة الاجتماعية ــ السياسية لهذه الظاهرة بقوله : « تمثل هذه المساكن الفقيرة المزدحمة مظهرا كثيباً من مظاهر حشد عمالي معزول يلتف من حول جيوب الثراء النفطي ، وتمثل قنبلة زمنية

اجتماعية موقوتة ، أو بالاحرى هي بمثابة حزام من الديناميت الناسف يحيط بخصر نحيل هو طبقة الاثرياء التي خلقها النفط كما خلق معها طبقة الفقراء » .[٢٣] .

ومن ناحية اخرى ترتب على تزايد حركة البناء في الاقطار الخليجية في مواجهة الطلب المتزايد على المساكن ــ خاصة في ظل تدفق عشرات الآلاف من العمال الوافدين ، حدوث تغير معين في خصائص المساكن الحديثة في المدن الخليجية ، فهذه المساكن في معظمها مبنية بالاسمنت المسلح او من مواد سابقة التجهيز على الطريقة الغربية دون اهتمام كبير بالخصائص البيئية المميزة لهذه المدن وخاصة المناخ الصحراوي الجاف ، ودون مراعاة للأنماط المعمارية العربية الاسلامية التي كانت سائدة من قبل في تلك المدن والتي كان من مزاياها توسيع الظل وزيادة التبريد والتهوية الطبيعية في المساكن ، فضلاً عن اتصاف معظم المساكن الحديثة بالافراط في استخدام الطاقة اللازمة للتبريد صيفاً وللتدفئة شتاءً ــ مما يفسر انقطاع التيار الكهربائي وتعطل محطات الكهرباء بسبب التحميل المفرط عليها والناتج عن زيادة استهلاك الكهرباء بزيادة اعداد مكيفات الهواء وغيرها من الآلات الكهربائية .[٢٤]

٢ ــ مشكلات التفاعل الاجتماعي بين الوافدين والمحليين في المدن الخليجية

تتسم المدن الخليجية بشبه انفصال اجتماعي من الناحية الفعلية بين الوافدين والسكان المحليين ، بل وفيما بين قطاعات الوافدين باختلاف بلدانهم الأصلية . وفي معظم الاحيان يقتصر التفاعل الاجتماعي بين الوافدين والمحليين على المستويات الرسمية وحدها وينطبق ذلك حتى على التفاعل بين الوافدين العرب والسكان المحليين ، فالتفاعل بينهم يتم في المؤسسات الرسمية مثل المنظمات الحكومية والمشروعات الصناعية والتجارية ، ولكن ما ان تنقض ساعات العمل فإنه يندر حدوث اي تفاعل اجتماعي بينهم .[٢٥]

ومن أسباب الانفصال الاجتماعي بين العرب الوافدين المحليين في المدن الخليجية ، بل وفيما بين العرب الوافدين وبعضهم البعض ، ما يلي :

أ ــ الطبيعة الاجتماعية الانعزالية للاحياء السكنية في المدن الخليجية عموماً ، فهناك احياء مقصورة على المحليين وحدهم ، وأحياء اخرى مخصصة للوافدين دون غيرهم .[٢٦]

ب ــ التفاوت والتمييز في الاجور وفرص الترقي الوظيفي والمزايا الاجتماعية والوظيفية الاخرى بين العمال العرب الوافدين والعمال المحليين في الاقطار الخليجية عدا العراق والتي تعد الدولة العربية النفطية المستوردة للعمالة الوحيدة التي صدقت في اغسطس ١٩٧٦ على « الاتفاقية العربية لتنقل الايدي العاملة » وصدرت فيها عدة قوانين وقرارات لتأكيد حقوق العمال العرب الوافدين وضمان المساواة بينهم وبين العمال العراقيين[٢٧] .. إن العامل العربي الوافد عندما يصل إلى أي قطر خليجي يشعر بأنه سعيد الحظ إذ تحققت امنيته في العمل بقطر نفطي غني ، ويظل هذا العامل سعيدا وراضياً باجره المرتفع كثيرا بالمقارنة بالاجر الضئيل الذي كان يتقاضاه في قطره الفقير ، ولكن بمرور الوقت تتحول النقطة المرجعية في هذه المقارنة لتتركز على النظير الخليجي لهذا العامل الوافد ، ومن هنا يتغير موقف الاخير تدريجياً من الرضا والقناعة إلى التبرم والسخط تجاه القطر المضيف ، إذ يتزايد في أعماقه الشعور بالتمييز والتفرقة في المعاملة .

ج ــ الاشكال المتنوعة من السلوك « التسلطي ــ الاستعلائي ــ العدواني » التي يتعرض لها العديد من العمال العرب الوافدين على يد العديد من السكان المحليين في معظم الاقطار الخليجية ، سواء في العمل أو الشوارع أو المؤسسات الحكومية ، استناداً إلى قوة الوضع الاجتماعي والقانوني للمحليين ازاء الوافدين . ويفسر احد الباحثين الخليجيين هذا السلوك على اساس ان رد الفعل الاولى من جانب المحليين ازاء الوافدين العرب لم يكن في البداية معادياً ، وإن كان متصفاً بالحذر ، ولكن بمرور الوقت اصبح غير ودي ، فبعد ان تعلمت قطاعات من المحليين وجدت معظم الوظائف الادارية الحكومية يشغلها العرب الوافدون ، ومن هنا بدأ الصراع الخفي وأصبح الخلاف حتمياً بين الوافدين العرب والمحليين[٢٨] . ويؤدى ذلك السلوك إلى بث الشعور بالنقمة والكراهية في نفوس هؤلاء العمال العرب الوافدين ، الامر الذي يؤدي إلى ضعف ــ إن لم يكن انعدام ــ الروابط الاجتماعية الودية بينهم وبين العمال والسكان المحلين ، بل إن العامل العربي الوافد إذا ما عاد إلى بلده عادة ما ينقل الى عدد كبير من اقاربه واصدقائه هذا الشعور غير الودي ازاء سكان القطر المضيف .

د ــ ومن الاسباب الاخرى لعدم التفاعل الاجتماعي بين الوافدين العرب والسكان المحليين في الاقطار الخليجية تشديد القيم البدوية السائدة فيها ــ حتى بين سكان المناطق الحضرية ــ على الولاء للقبيلة ولذوي القربى ، مما يجعل سلوك المواطن المحلي يتصف

بالحذر والتشكك ازاء « الغرباء » ولو كانوا من ابناء الاقطار العربية الاخرى ، فضلا عن النظرة السائدة بين العديد من الوافدين العرب بالتميز نتيجة لشعورهم بأنهم جاءوا من بلدان أرقى حضاريا وثقافيا من البلدان الخليجية ـــ فهذه النظرة تحد من رغبة هؤلاء الوافدين في التوحد مع البلدان الخليجية وسكانها ، والتوحد كما هو معلوم يمثل الخطوة الاساسية في طريق الاندماج بين المهاجرين والمحليين . أضف إلى ذلك لجوء معظم القيادات السياسية الخليجية ، التي تخشى من أثر التفاعل بين العرب الوافدين والسكان المحليين في نقل أفكار سياسية واجتماعية غير مرغوب فيها إلى هؤلاء الاخرين ، إلى خلق خطوط واضحة للتمايز بين المحليين والوافدين وخلق مصالح ذاتية لهؤلاء المحليين حتى يدافعوا عنها ـــ وبالتالي عن النظم التي تخلقها وتحميها ، وكذا لجوء هذه القيادات إلى منع كافة أشكال التنظيمات المهنية والنقابية التي يمكن ان تجمع بين المحليين والوافدين العرب في أطار واحد على أساس مهني أو على أساس مصالح مشتركة .[٢٩] .

هـ ـــ ومن أهم عوامل ضعف وفتور العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العربية الوافدة في المدن الخليجية ، بل واتصاف هذه العلاقات بالصراع ، اشتداد حدة المنافسة بين اعضاء هذه الجماعات من أجل الحصول على فرص العمل خاصة في ظل زيادة العرض عن الطلب بالنسبة للعديد من الاعمال ـــ ولا سيما الاعمال التي لا تحتاج إلى خبرة أو مهارة متميزة . وفي ظل هذه المنافسة يستعين العامل العربي الوافد بالعصبية القطرية والقرابية من أجل الحصول على العمل وتحقيق الاستقرار فيه والاستمرار في مجتمع يتميز بدرجة كبيرة من عدم الامان الوظيفي . وفي كثير من الاحيان تصبح هذه المنافسة بين الافراد الساعين للعمل منافسة حادة بين المنتمين لاقطار عربية مختلفة ، مما يؤدي إلى انتشار المشاعر غير الودية بين التجمعات العربية الوافدة ، وينعكس ذلك سلبياً على ادراك كل من هذه التجمعات ـــ الجاليات لفكرة الوحدة العربية في التعامل فيما بينها ، وهو ما يظهر بوضوح بصدد العلاقات التنافسية والصراعية بين العمال المصريين والفلسطينيين في العديد من المدن الخليجية .[٣٠]

وإذا كانت هذا العوامل وغيرها تؤدي إلى نشوء مثل هذه العلاقات « غير الصحية » بين الوافدين العرب والسكان المحليين الخليجيين (علاقات الاستعلاء والتسلط من جانب المحليين والخضوع والسخط وعدم الرضا من جانب الوافدين) ، واتصاف العلاقات الاجتماعية بين العرب الوافدين وبعضهم بالمنافسة الحادة والصراع ،

رغم ان الجميع تجمعهم في النهاية وحدة الانتماء إلى ثقافة ولغة وتاريخ عربي اسلامي ، فلا شك ان الصورة اكثر « قتامة » بخصوص العلاقات بين السكان المحليين وبين الوافدين الآسيويين .

٣ ــ الآثار الاجتماعية والثقافية والسياسية للعمالة الوافدة في الاقطار الخليجية

بالاضافة إلى ما أدت إليه الهجرة العمالية من سرعة التحضر في الاقطار الخليجية وزيادة الضغوط على المرافق والخدمات الحضرية ، فضلا عما يعنيه ضعف ــ إن لم يكن غياب ــ التفاعل الاجتماعي بين الوافدين والسكان المحليين بل وفيما بين الوافدين وبعضهم البعض من تحول هذه الأقطار ومدنها إلى جزر بشرية منفصلة اجتماعياً ، تفرز هذه الهجرة أثاراً اجتماعية وثقافية تمس السكان المحليين عموماً وسكان المدن منهم خصوصاً ، وهي في مجملها ذات مردود سلبي من وجهة نظر التنمية الخليجية . وينطبق ذلك القول بوجه خاص على العمالة الآسيوية والتي تحيل أيضاً بزيادة وجودها العديد من المخاطر السياسية .

أ ــ تدهور اخلاقيات العمل بين الخليجيين والتحيز ضد العمل اليدوي المنتج وعمل المرأة .

صاحب التوسع في استيراد العمالة وتزايد استخدامها في كافة المجالات في الاقطار الخليجية ، ازدياد تركز العمال المحليين في مجال الخدمات الحكومية وابتعادهم عن الانشطة الانتاجية باستثناء القيام باعمال الادارة والاشراف في المشروعات الانتاجية . وعلى سبيل المثال في عام ١٩٧٥ كان (٣٢,٩٪) من مجموع القوى العاملة المحلية في السعودية يعملون في مجال الخدمات الحكومية مقابل (٠,٤٪) فقط في مجال الصناعات التحويلية و (١,٨٪) في مجال التعدين والمناجم .[٣١] وفي الكويت كان توزيع القوى العاملة المحلية في عام ١٩٨٠ على القطاعات الثلاثة المذكورة : (٧٢,٨٪) و (٢,٩٪) و (٢,٥٪) على التوالي .[٣٢]

ومن الملاحظ ان العناصر المحلية تنظر بوجه عام إلى الوظيفة الحكومية باعتبارها حقاً مشروعاً يتيح لها الحصول على نصيبها من الثروات النفطية . ولكن عادة ما لا يقابل هذه النظرة شعور هذه العناصر بواجب القيام بالاعمال الموكولة إليها ، حيث يكرس العديد

من الموظفين المحليين معظم أوقاتهم وجهودهم لاداء اعمالهم الخاصة وزيادة ثرواتهم من خلال المضاربة وغيرها ، ويكتفون باثبات الدوام (الحضور) في الصباح ثم يتركون مكاتبهم لرعاية شؤونهم الخاصة تاركين أغلب الاعمال كي يؤديها الموظفون الوافدون .

ورغم أن هذه الظواهر قد صاحبت التوسع في استيراد العمالة ، فإنه من الصعوبة بمكان القول بأن استيراد العمالة كان هو الباعث أو الدافع الوحيد لمثل هذا التركز في قطاع الخدمات الحكومية من جانب المحليين ، أو لهذا السلوك غير المسئول من جانب الموظفين المحليين ، فبخصوص الناحية الاولى يمكن الاشارة إلى تفضيل العناصر المحلية ولا سيما ذات الاصول القبلية العليا للوظائف الحكومية الادارية على وظائف واعمال اخرى كانت مقصورة فيما مضى على العبيد ، رغم ذلك يمكن القول ان قدرة الاقطار الخليجية على الحصول على احتياجاتها من العمالة الوافدة بأجور محدودة بالمقارنة بايراداتها النفطية تجعل موقف الحكومات يتسم بقدر كبير من التسامح ازاء إهمال الاعمال من جانب العمال المحليين وتشجعها على الاعتماد على العمال الوافدين لاداء هذه الاعمال . وفي هذا الاطار أضحى استئجار الوافدين سلوكاً عاماً تمارسه كافة القوى ابتداء بالدولة وانتهاء بالافراد ، سواء بهدف القيام بالانشطة الانتاجية أو بالخدمات الشخصية في المنازل أو في مجال الاعمال والخدمات الحكومية ، وذلك حتى لو كان المحليون أنفسهم قادرين على انجاز الأعمال المطلوبة . ومن هنا أضحت من الأمور الشائعة في اكثر من مدينة خليجية «أن نجد أسرة خليجية لها خادمة هندية ومربية أطفال فلبينية ، وتستخدم عمالًا يمنيين أو باكستانيين لبناء فيلتها الجديدة ، وتستخدم لبنانيين أو فلسطينيين لادارة أعمالها الخاصة ، في حين يستخدم رب الاسرة مساعداً مصريا يؤدى عنه العمل الحكومي الموكل إليه »[٣٣]

بعبارة اخرى ترتب على التوسع في استيراد العمالة الوافدة واستخدامها في العديد من المجالات ، وفي اطار عوامل اجتماعية ــ سياسية معينة ، تحول العديد من الخليجيين بدرجة أو بأخرى إلى « طبقة من السادة » يكتفون بالعمل الاشرافي ويتركزون في الاجهزة الحكومية الادارية ويتركون انجاز الاعمال الذهنية واليدوية والانتاجية للعمال الوافدين ، بل انهم لا يؤدون واجباتهم حتى في نطاق أعمالهم الحكومية في ظل اهتمامهم بمصالحهم الخاصة وتفشي البطالة المقنعة بينهم. ومن هنا تنبع خطورة التوسع في استيراد العمالة واستخدامها من حيث اهمال تنمية الموارد البشرية المحلية والتي تتصف أساسا بالندرة والقصور ، في حين « لا

يمكن الوصول إلى تنمية البلدان النفطية بالوكالة ، وانما تتطلب هذه التنمية ـــ بالاضافة إلى الارادة السياسية ـــ تعبئة كافة وسائل الانتاج الوطنية وخاصة الجهد والعمل البشري » .(٣٤)

ومن ناحية اخرى نلاحظ انه على الرغم من النقص الشديد في القوى العاملة المحلية ، ولجوء الاقطار الخليجية إلى استيراد انواع العمالة المختلفة من الخارج بما فيها العمالة النسائية ، وعلى الرغم من التطور الذي تحققه في بعض هذه الاقطار كالكويت والبحرين في مجال تعليم الاناث والسماح لهن بالعمل في مجالات معينة كالتدريس في مدارس البنات والخدمة الاجتماعية في الاوساط النسائية ، لا تزال مشاركة النساء الخليجيات ضمن القوى العاملة في هذه الاقطار تتسم بالضعف ، بل ومن المفارقات الغريبة في هذا الخصوص أنه بينما يُسمح في معظم هذه الاقطار للنساء الاجنبيات بالعمل في مجالات متنوعة ، يُحظر على النساء المحليات العمل في هذه المجالات .(٣٥)

ويظهر ذلك عند تحليل ارقام العمالة المحلية والوافدة في الاقطار الخليجية ومدى مشاركة المرأة في العمل . وعلى سبيل المثال في الكويت في عام ١٩٨٠ بلغت نسبة مشاركة الرجال الكويتيين في اجمالي القوى العاملة (٣١,٨٪) مقابل (٤,٨٪) فقط للنساء الكويتيات ـــ في حين بلغت نسبة مشاركة غير الكويتيات (١٦٪) . وفي البحرين في عام ١٩٨١ بلغت مشاركة البحرانيين في اجمالي القوى العاملة (٤٣,٧٪) ، بينما لم تتجاوز نسبة مشاركة البحرانيات (١٠,٣٪) مقارنة بنسبة مشاركة (٢٦٪) لغير البحرانيات .(٣٦)

وإذا كان هذا هو الحال فيما يتعلق بمشاركة المرأة في قوة العمل في الكويت والبحرين وهما أكثر الاقطار الخليجية تطوراً في مجال العلاقات الاجتماعية بوجه عام وتعليم وعمل المرأة بوجه خاص ، كان لنا أن نتوقع ان يكون الحال اكثر سوءا في هذا الصدد في الاقطار الخليجية الاخرى . لا شك ان هذه الظاهرة تعود بالاساس إلى العادات والتقاليد والاعراف السائدة والنظر إلى عمل المرأة كأمر غير مرغوب فيه ، بيد أن سهولة استيراد العمالة الرخيصة تدعم هذا الموقف الاجتماعي من قضية عمل المرأة ، بل ان المرأة الخليجية تخلت في العديد من الاحوال عن وظائفها المنزلية ودورها الطبيعي في تربية وتنشئة الاطفال نتيجة للاستخدام الواسع النطاق للخدم والمربيات الآسيويات ـــ رغم ما يحيط بهذه الظاهرة الاخيرة من سلبيات اجتماعية وثقافية سوف نشير إلى بعضها في مواضع لاحقة .

ب ــ نشر الامراض المعدية وارتفاع معدلات الجرائم والانحرافات

من الآثار الاجتماعية السلبية الاخرى التي لحقت ، وتلحق ، بالعديد من السكان المحليين في الاقطار الخليجية نتيجة للهجرة العمالية وخاصة الآسيوية منها ، انتقال بعض الامراض اليهم من العمال الآسيويين مثل « الملاريا » و « التيفود » و « الجذام » و « السل » و « الزهري » وغيرها من الامراض التي كانت غير معروفة أو محدودة الانتشار في هذه الاقطار قبل تزايد معدلات هجرة العمال الآسيويين إليها خاصة منذ منتصف السبعينيات . ويرجع ذلك إلى أن الاقطار الآسيوية التي يأتي منها هؤلاء العمال تتسم في معظمها بارتفاع الكثافة السكانية وتدني مستويات الخدمات الصحية ، بل إن عدداً كبيراً من خدم المنازل والمربيات الآسيويات ينقلون مثل هذه الامراض السائدة في أقطارهم الآسيوية إلى العديد من أفراد الاسر الخليجية الحضرية .(٣٧)

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن عددا كبيرا من العمال الوافدين من الذكور متوسطي الاعمار ، ومن غير المتزوجين ، أو ممن أتوا فرادى تاركين زوجاتهم في بلدانهم ، وينتمي معظمهم إلى اكثر المناطق في بلدانهم فقراً وتخلفاً ، ويؤدى ذلك ــ بالاضافة إلى ظروف عمل وحياة هؤلاء الوافدين في الاقطار الخليجية ــ إلى اقدام العديد من الوافدين وخاصة من الآسيويين على ارتكاب الجرائم المتنوعة . وقد يؤدى ذلك إلى محاكاة لسلوكهم (الاجرامي ــ المنحرف) من جانب بعض السكان المحليين ممن لهم ظروف أسرية واجتماعية ونفسية تهيىء فرص المحاكاة واتباع السلوك الانحرافي أو حتى تكوين « العصابات الجانحة » . ويمكن الاشارة هنا إلى ماورد في الاحصاءات الرسمية الصادرة في عام ١٩٧٧ بدولة الامارات العربية المتحدة بشأن مسائل العدل والأمن حيث بلغ مجموع مرتكبي الجرائم من الوافدين في ذلك العام (٤٩٤٨) شخصاً كان منهم (٣٨٥٨) من الآسيويين بنسبة (٧٨٪) من المجموع .(٣٨)

ولا يعني ذلك أن تأثير العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات الجرائم في المدن الخليجية يقتصر على العمالة الآسيوية وحدها ، إذ إن هذا التأثير يشمل أيضا العمالة العربية الوافدة ، وكذلك العمالة الوافدة من الاقطار الاخرى ــ بما فيها الاقطار الغربية المتقدمة . ومن الملاحظ أنه في بعض الحالات كان الوافدون من غير العرب اكثر حذراً في ارتكاب الجنايات والجنح من الوافدين العرب ، ففي الكويت مثلا وخلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٨٠ ارتكب الوافدون العرب (١٧,٣٣٤) جناية مقابل (٤,٩٠٩) جناية ارتكبها الوافدون

من غير العرب ، وبلغ عدد الجنح (٤٨,٥٦٠) بالنسبة للعرب الوافدين و (٦,٤٤٠) بالنسبة لغيرهم من الوافدين .[٣٩]

والواقع أن وجود أعداد كبيرة من الوافدين ممن لهم خصائص وظروف معينة في الاقطار الخليجية ، وتأثير السلوك « الاجرامي » للعديد منهم في السكان المحليين ، يفسر لنا ـــ ضمن عوامل اخرى ـــ ارتفاع معدلات الجرائم في هذه الاقطار منذ منتصف السبعينيات ، بل إن بعضها ـــ كالسعودية ـــ أضحت تشهد تزايداً في جرائم معينة لم تكن معروفة من قبل او كانت محدودة الانتشار مثل الجرائم الاخلاقية والاقتصادية والمالية وجرائم النصب والاحتيال . وعلى سبيل المثال جاء في الكتاب الاحصائي السنوي لعام ١٩٧٩ الصادر عن وزارة الداخلية السعودية ، أنه بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ زاد عدد جرائم النصب والاحتيال من (٢٨) إلى (١١٧) جريمة ، وزاد عدد الجرائم الاقتصادية والمالية من (١,١٨٦) إلى (٣,٠٠٦) جريمة ، وارتفع عدد الجرائم الاخلاقية (الجنسية) من (٥٤٦) إلى (١,٣٦٨) جريمة ، وارتفع عدد جرائم القتل من (٧٠) إلى (١٣٦) جريمة .[٤٠]

جـ ـــ العمالة الآسيوية وتهديد الطابع الثقافي العربي للمجتمعات الخليجية .

يؤدي الاعتماد المتزايد على العمالة الآسيوية وبأعداد كبيرة نسبياً في المجتمعات الخليجية التي تتصف معظمها بالضآلة السكانية ، إلى إثارة مخاطر فقدان هذه المجتمعات لهويتها وثقافتها ولغتها العربية . ويتم هذا التأثير الثقافي « السلبي » للعمالة الآسيوية من خلال عدة مسالك لعل من أهمها ما يترتب على انتشار الآسيويين وخاصة من الهنود والباكستانيين في الاعمال التجارية والمصرفية وغيرها من تأثير سلبي على اللغة العربية ، حيث تستخدم في الاسواق لغة ركيكة مهجنة مركبة من كلمات عربية وآسيوية (اردية) يجرى نطقها بطريقة بعيدة تماماً عن اللغة العربية ، ولا شك أن الاستخدام الدائم والمستمر لهذه اللغة المركبة كفيل بافساد اللغة العربية في الاقطار الخليجية واقحام الفاظ غريبة لا تمت إلى العربية بأي صلة .[٤١] .

ومن ناحية ثانية يُلاحظ ان الاستخدام الواسع النطاق للمربيات الآسيويات في المنازل الخليجية في تربية وتنشئة الاطفال ، وبحيث تقدر احدى الدراسات انه من بين كل ثلاث أسر عربية خليجية حضرية من الطبقات العليا أو الوسطى توجد أسرة واحدة على الأقل

تعتمد على المربيات الآسيويات ، يؤدى إلى خطورة التأثير الآسيوي في الصفات والمكونات الثقافية للاجيال الخليجية الجديدة ، فالمربيات الآسيويات يمارسن ـــ ولو عن غير قصد ـــ تأثيراً خطيراً في التكوين النفسي والقيمي والثقافي للاطفال الخليجيين ، ولا يقتصر هذا التأثير على اللغة العربية ومفرداتها ، وإنما يتعداه إلى اكساب النشيء قيما وعادات وتقاليد غريبة عن القيم والعادات والتقاليد العربية . وهذا يعني ان هذه الاجيال ، والتي قد يُقدر لبعضها شغل مناصب قيادية في المستقبل ، ستكون دون وجدان أو لسان أو شخصية أو هوية أو انتماء عربي .[٤٢]

د ـــ العمالة الآسيوية ومخاطرها السياسية في الخليج العربي

يثير تزايد الوجود الآسيوي في الاقطار الخليجية عدة مخاطر سياسية ، من بينها خطر توظيف الولايات المتحدة لبعض عناصر العمالة الآسيوية في احتلال منطقة الخليج تطبيقاً « لخطة الغزو الامريكي لمنابع النفط العربي » التي وضعتها لجنة تابعة للكونجرس الامريكي في النصف الثاني من عام ١٩٧٥ والتي لا يزال احتمال تنفيذها وارداً متى استدعت المصالح الامريكية ذلك ، وعندئذ سيكون للآسيويين الوافدين من الاقطار المرتبطة بروابط خاصة بالولايات المتحدة دور يقومون به ، وتثور هنا مخاطر العمالة الكورية الجنوبية بوجه خاص لما تتصف به من خصائص معينة تجعلها أقرب إلى ان تكون طليعة لقوات الغزو الامريكي لمنطقة الخليج[٤٣] ، فضلاً عن أنه لم يكن من قبيل المصادفة ذلك التوافق الزمني بين اعداد الخطة الامريكية المشار اليها وبين التزايد الملحوظ في اعداد الكوريين الجنوبيين في الاقطار الخليجية من (٣٠٠) عامل في عام ١٩٧٤ إلى (٢١,٢٦٩) في عام ١٩٧٦ إلى (٥٢,٢٤٧) في عام ١٩٧٧ إلى (٨١,٩٨٧) في عام ١٩٧٨ إلى (٩٩,١٤١) في عام ١٩٧٩ إلى (١٢٠,٥٣٥) في عام ١٩٨٠ إلى (١٣٨,٢١٠) عامل في عام ١٩٨١ .[٤٤]

وتطرح العمالة الآسيوية في منطقة الخليج العربي خطراً ثانياً اكثر « هولًا » من سابقة ، ألا وهو خطر تكوين كيانات سياسية آسيوية في المنطقة ، فرغم ان الاضطرابات والاضرابات التي أثارتها وقامت بها بعض قطاعات هذه العمالة في عدد من الاقطار الخليجية اقتصرت حتى الآن على المطالبة برفع الاجور وتحسين ظروف العمل[٤٥] ، إلا أنها يمكن أن تتحول في المستقبل إلى حركات سياسية للمطالبة بحق تقرير

المصير واقامة دويلات آسيوية في المنطقة على أساس التفوق العددي للآسيويين على العرب الخليجيين ، وسوف تجد هذه الحركات الآسيوية الدعم والمساندة سواء من جانب الاقطار الآسيوية والتي لا تخفى بعضها اطماعها في المنطقة ـــ ولنتذكر ايران ، أو من جانب الولايات المتحدة واسرائيل وغيرها من الاقطار التي لها مصلحة ثابتة في دفع المنطقة العربية عموماً نحو المزيد من التجزئة والتفتت .

ومن العوامل التي تدعم احتمال حدوث ذلك التطور « المخيف » في منطقة الخليج ، والذي لن يقل في خطورته عن قيام الدولة الاسرائيلية على التراب الفلسطيني ، استمرار تدفق العمال الآسيويين بمعدلات كبيرة إلى المنطقة التي تعانى معظم اقطارها من خلخلة سكانية ، وتحول العديد من هؤلاء الآسيويين إلى الاستقرار بالمنطقة سواء بشكل قانوني أو بشكل غير قانوني حيث تتوافر لهم فرص العمل بأجور لا توفرها لهم بلدانهم الآسيوية الفقيرة ، فهذا الاستقرار (الاستيطان) يؤدي إلى نشوء اجيال آسيوية جديدة تولد في المنطقة وتعيش وتعمل بها دون أن تتوافر لها سوى معرفة محدودة وعلاقة انتماء ضعيفة باوطان الآباء الاصلية ودون أن تتمتع في الوقت نفسه بفرص الاندماج الكامل في المجتمعات الخليجية ، فهذه الاجيال سوف تشكل صلب ومحور الحركات الانفصالية الآسيوية في الخليج[٤٦] ... أضف إلى ذلك أن الحكومات الآسيوية اظهرت في اكثر من مناسبة اهتماماً كبيراً باوضاع رعاياها العاملين في الاقطار الخليجية ، مما يعنى أن هذه الحكومات سوف تتدخل في المستقبل لمساندة مطالبهم الانفصالية تحت ستار حماية حقوق الجاليات ، وعلى سبيل المثال في فبراير ١٩٨٠ احتجت الحكومة الهندية على صدور قانون في دولة الامارات كان من شأن تطبيقه أن يؤدي إلى طرد عدة الآف من الهنود المتواجدين بصفة غير شرعية واثيرت تلك المسألة في البرلمان الهندي وقامت « انديرا غاندي » بزيارة الامارات ونجحت في ايقاف تنفيذ ذلك القانون ، وفي عام ١٩٨١ قام وزير القوى العاملة في الباكستان بزيارة العديد من العواصم الخليجية للمطالبة بتوفير ظروف عمل ومعيشة أفضل للعمال الباكستانيين[٤٧] ... وأخيراً وليس آخراً يجب ألا يغيب عن أذهاننا ما حدث في سنغافورة حيث تحول المهاجرون ـــ المستوطنون الصينيون تدريجياً إلى الاغلبية العددية ، واضحى السكان الاصليون ـــ الماليزيون أقلية في جزيرتهم ، وانتهى الامر بالمستوطنين إلى حكم الجزيرة ، فهذا نموذج للاستيطان السلمي بنتائجه السياسية الخطيرة والتي لا يُستبعد حدوثها في الاقطار الخليجية إذا ما استمرت عجلة الهجرة الآسيوية إليها على ما هي عليه من سرعة وقوة .

خـاتمـــة :

يتضح مما تقدم أن للهجرة العمالية اكبر الأثر في العديد من المشكلات الاجتماعية ــ الاقتصادية والثقافية والسياسية سواء تلك الظاهرة بالفعل أو المتوقع ظهورها في المستقبل المنظور ، وخاصة في الاقطار الخليجية الضئيلة سكانياً والتي يزداد فيها حجم العمالة الآسيوية عن حجم العمالة العربية الوافدة والمحلية .

وقد تضمنت الدراسة اكثر من اشارة إلى هذه المشكلات والتي تم تحليلها من منطلق العلاقة بين التحضر في الاقطار الخليجية والهجرة العمالية إليها . ويبقى التأكيد على أهمية تحرك هذه الاقطار بشكل متكامل ــ من خلال مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة ــ من أجل التوصل إلى استراتيجية فعالة لمواجهة هذه المشكلات وخاصة تلك التي تفرزها زيادة العمالة الآسيوية .

ورغم أن تحديد مباديء وعناصر مثل هذه الاستراتيجية هو بالاساس من الاعمال السياسية التي يجب أن تنهض بها القيادات السياسية الخليجية ، إلا أن ذلك لا يمنع من طرح عدة أفكار قد تكون ذات فائدة في هذا الخصوص : أولًا توسيع مشاركة العمالة المحلية في قوة العمل وتوفير ما يتطلبه ذلك من اعداد وتدريب وتأهيل ومواجهة تفشي البطالة المقنعة بين العمال المحليين خاصة في قطاعات الخدمات الحكومية ــ فضلًا عن اعادة النظر في قضية مشاركة المرأة الخليجية في العمل ، ثانياً وقف أو تقليل عملية استيراد العمالة الوافدة الآسيوية سواء من جانب الهيئات العامة أو الخاصة أو الأفراد ، لما ينطوي عليه تزايد الاعتماد على هذه العمالة من مخاطر اجتماعية وثقافية وسياسية ، وثالثاً ضرورة الاعتماد في المجالات التي تعانى من عجز العمالة المحلية أو قصورها على العمالة العربية الوافدة بدلاً من الاعتماد على العمالة الآسيوية ــ مع ضمان المساواة في الحقوق والمزايا الوظيفية والاجتماعية بين العرب الوافدين والسكان المحليين .

الحواشي :

(١) World Bank, World Development Report 1985 (Washington, D.D., World Bank, 1085), Table 22,pp. 260-261.

(٢) Idem.

(٣) John I. Clarke, "Contemporary Urban Growth in the Middle East," in: John I. Clarke and Howard B. Jones, eds., Change And Development In the Middle East (London: Methun Co. Ltd., 1981), Table 9.6, p. 164.

(٤) Idem.

(٥) Saad Eddin Ibrahim, "Urbanization in the Arab World: The Need For An Uraban Strategy, "in: Saad Eddin Ibrahim and Nicholas S. Hopkins, eds., Arab Society In Transition: Areader (cairo: The American University In Cairo, 1977), Table 6, P. 367.

(٦) Ibid., P. 361.

(٧) د. محمود عبد الفضيل ، النفط والوحدة العربية : تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ، ص ٣٤ .

(٨) طبقا لتصريح وزير الدولة لشؤون الهجرة والمصريين في الخارج ، والمنشور بجريدة « الأهرام » يوم ١٩٨٣/٣/١٩ (ص ٨) ، بلغ عدد العمال المصريين في الاقطار الخليجية عام ١٩٨٢ حوالي (٤٤٢٫٥٠٠ر٢) عامل ، منهم (٢٥٠٫٠٠٠ر١) في العراق و (٨٠٠٫٠٠٠) في السعودية و (٢٠٠٫٠٠٠) في الكويت و (١٥٠٫٠٠٠) في الامارات و (٢٥٫٠٠٠) في قطر و (١١٫٥٠٠) في عمان و (٦٫٠٠٠) في البحرين .

(٩) د. عبد المالك خلف التميمي ، الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي : المغرب العربي ـــ فلسطين ـــ الخليج العربي (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـــ سلسلة عالم المعرفة ٧١ ، نوفمبر ١٩٨٣) ، ص ٢٠١ ـــ ٢٠٢ .

(١٠) نفس المصدر ، ص ٢٠٢ ، ص ٢٠٥ .

(١١) نفس المصدر ، ص ٢١٥ .

(١٢) Saad Eddin Ibrahim, "Oil, Migration And The New Arab Social Order", in: Malcolm H. Kenn and Sayed Yassir, eds., Rich And Poor States In The Middle East: Egypt And The New Arab Order (Boulder, Colorado: Westvieur Press, 1982), Table XI, P. 37.

(١٣) د. محمد الرميحي ، « الآثار السلبية لغزو العمالة الآسيوية للخليج والعالم العربي » ، مجلة العربي ، الكويت ، عدد (٢٨٠) ، مارس ١٩٨٢ ، ص ١٤ .

(١٤) د. ابراهيم سعد الدين ، د. محمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية ، مرجع سابق ، ص ١٥١ .

(١٥) د. سعد الدين ابراهيم ، النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٢) ، ص ١٦١ ـــ ١٦٢ .

(١٦) نفس المصدر ، ص ١٩٠ ـــ ١٩١ . وانظر أيضاً : جلال عبد الله معوض ، « الامن القومي والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي » ، مجلة دراسات عربية ، بيروت : دار الطليعة ، عدد ربيع ١٩٨٤ ، ص ١٢٥ ـــ ١٢٧ .

(١٧) د. ابراهيم سعد الدين ، د. محمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية ، مرجع سابق ، جدول (٣ ـــ ١) ، ص ١٣٧ .

(١٨) نفس المصدر ، ص ١٣٨ .

(١٩) نفس المصدر ، ص ١٣٨ .

(٢٠) د. عبد المالك خلف التميمي ، الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ٢١٥ .

(٢١) M. Huge P. Roberts, An Urban Profile Of The Middle East (London: Croom Helm, Ltd., 1979), P. 224.

(٢٢) د. ابراهيم سعد الدين ، د. محمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ — ١٣٩ .

(٢٣) د. سعد الدين ابراهيم ، النظام الاجتماعي العربي الجديد ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ .

(٢٤) نفس المصدر ، ص ١٨٦ .

(٢٥) د. ابراهيم سعد الدين ، د. محمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية ، ص ١٤٢ .

(٢٦) د. سعد الدين ابراهيم ، النظام الاجتماعي العربي الجديد ، ص ١٨٦ .

(٢٧) لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد ، انظر :
محسن خليل ابراهيم ، « حول تجربة العراق في العمالة الوافدة » ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد (٥١) ، مايو ١٩٨٣ ، ص ٩٧ — ٩٨ .

(٢٨) د. محمد الرميحي ، « رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة » ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، عدد (٢٣) ، يناير ١٩٨١ ، ص ٧٨ — ٧٩ .

(٢٩) د. ابراهيم سعد الدين ، د. محمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية ، ص ١٤٤ .

(٣٠) ثمة عدة دراسات في هذا الخصوص ، ومنها دراسة « د. على ليلة » التي جرت في عام ١٩٨٢ على عينة مكونة من (٢٠١) من المصريين العاملين في الاقطار الخليجية ، حيث اشار (١٦٤) منهم بنسبة (٥٩ر٨١٪) من العينة إلى الفلسطينيين باعتبارهم اكثر العرب الوافدين عداء للمصريين ، وفي معرض الاجابة عن سؤال حول مدى وضوح فكرة الوحدة العربية في اطار العلاقات الاجتماعية بين المصريين وغيرهم من العرب الوافدين ، رد بالايجاب (١٣) عاملا (٤٥ر٦٪) وبالنفي (١١٧) عاملا (٢ر٥٨٪) وبوضوح الفكرة بعض الشيء (٦٩) عاملًا (٣٢ر٣٤٪) وبعدم العلم عاملان (٩٩ر٪) .

انظر في ذلك الصدد : د. على ليلة ، « الهجرة وقضايا الوحدة » ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، عدد (٧٣) ، يوليو ١٩٨٣ ، ص ٧٦ — ٨٣ .

(٣١) هنري عزام ، « نتائج واحتمالات انتقال الايدي العاملة في الاقطار المستوردة والاقطار المصدرة » ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، عدد (٢٣) ، يناير ١٩٨١ ، جدول ٦ ، ص ٤٦ .

(٣٢) د. ابراهيم سعد الدين ، د. محمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية ، جدول ٣ — ١٠ ، ص ١٥٩ .

(٣٣) د. سعد الدين ابراهيم ، النظام الاجتماعي العربي الجديد ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ .

(٣٤) د. محمود عبد الفضيل ، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ١٦ ، ابريل ١٩٧٩) ، ص ٢٢٩ .

(٣٥) د. عبد المالك خلف التميمي ، الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ٢٦٩ .

(٣٦) د. ابراهيم سعد الدين ، د. محمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية ، ص ١٦٠ .

(٣٧) د. عبد المالك خلف التميمي ، الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي ، ص ٢٧١ — ٢٧٣ .

(٣٨) د. عبد الباسط عبد المعطي ، « في التكلفة الاجتماعية للعمالة الآسيوية في الخليج » ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، عدد (٣٧) ، مارس ١٩٨٢ ، ص ٤٨ — ٤٩ .

(٣٩) د. ابراهيم سعد الدين ، د. محمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية ، جدول ٣ — ٨ ، ص ١٥٥ .

(٤٠) د. سعد الدين ابراهيم ، النظام الاجتماعي العربي الجديد ، جدول ٤ — ٦ ، ص ١٧٤ .

(٤١) د. عبد المالك خلف التميمي ، الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي ، ص ٢٧٥ . د. عبد الباسط عبد المعطي ، « في التكلفة الاجتماعية للعمالة الآسيوية في الخليج » ، ص ٥٠ .

(٤٢) د. سعد الدين ابراهيم ، « الخطر الصامت على الاسرة العربية » ، مجلة الاهرام الاقتصادي ، القاهرة : مؤسسة الاهرام ، عدد (٧٤٥) ، ٢٥ ابريل ١٩٨٣ ، ص ٣١ .

(٤٣) لمزيد من التفاصيل في هذا الخصوص ، انظر :

د. عبد المالك خلف التميمي ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ ــ ٢٤٨ . سامي احمد خليل ، « الخطر الكبير في الخليج العربي » ، مجلة الخليج العربي ، جامعة البصرة : مركز دراسات الخليج العربي ، عدد (٢) ، ١٩٧٩ ،ص ١٢٤ ــ ١٢٦ .

(٤٤) Robert la Porte, Jr. "The Ability of South And East Asia To Meet The labor Demands Of The Middle East And North Africa, "in: The Middle East Journal, Washington, D.C.: The Middle East Institute, Vol. 38, No. 9, Autumn 1984, Table 2, P. 704.

(٤٥) انظر امثلة متعددة لهذه الاضرابات العمالية الآسيوية في :

د. سعد الدين ابراهيم ، النظام الاجتماعي العربي الجديد ، ص ١٩٠ . د. عبد المالك خلف التميمي ، الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي ، ص ٢٣٣ .

E. Hill, " The International Division Of labor: Saudi Arabia And The Gulf," in: Journal Of The Social Sciences, Kuwait: Kuwait University, Special Issue, Spring 1983, pp. 134-135.

(٤٦) د. اسماعيل سراج الدين ، ستيس بيركس ، جيمس سوكنات ، « هجرة العمل الدولية في الوطن العربي » ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، عدد (٤٧) ، يناير ١٩٨٣ ، ص ٨٥ .

(٤٧) د. عبد المالك خلف التميمي ، مصدر سابق ، ص ٢٥٥ .